AL KUT JOURNAL OF ECONOMIC AND ADMINISTRATIVE SCIENCES
Publisher: College of Economics and Management - Wasit University

تحليل كفاءة الاداء الاقتصادي لحقل الاحدب النفطي في محافظة واسط للمدة (2018–2022)

Analysis of the economic performance efficiency of Al-Ahdab oil field in Wasit Governorate for the period (2018-2022)

علاء حسين كاطع[1] **ا.م. د ازهار شمران جبر[2]**

جامعة واسط / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص:

تتناول هذه الرسالة إلى تحليل الأداء الاقتصادي لحقل الأحدب في محافظة واسط خلال للمدة (2018-2022) يتناول البحث التحليل الشامل لمعدلات الإنتاج، والعوامل المؤثرة فيها، فضلاً عن التحديات التي واجهت الحقل، مثل تقنيات الاستخراج المستخدمة، والتقلبات في أسعار النفط، والظروف الاقتصادية والسياسية .

تم استخدام مجموعة من المؤشرات الاقتصادية لتحديد تأثير الحقل على الاقتصاد المحلي والوطني، بما في ذلك الإيرادات الحكومية وفرص العمل. كما تم تحليل التأثيرات البيئية الناتجة عن عمليات الاستخراج، مما يساهم في فهم العلاقة بين التنمية الاقتصادية والاستدامة البيئية

توصلت النتائج إلى أن حقل الأحدب يمتلك إمكانيات كبيرة لتحسين الأداء الاقتصادي، إلا أن تحقيق ذلك يتطلب استثمارات في التكنولوجيا الحديثة، وإدارة فعالة للموارد، وتبني سياسات داعمة للاستدامة. تقدم هذه الرسالة توصيات عملية تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتحقيق التنمية المستدامة في الحقل

.**Abstract:**

This thesis deals with an analysis of the economic performance of the Al-Ahdab field in Wasit Governorate during the period (2018-2022). The research deals with a comprehensive analysis of production rates, the factors affecting them, in addition to the challenges facing the field, such as the extraction techniques used, fluctuations in oil prices, and economic and political conditions. A set of economic indicators was used to determine the impact of the field on the local and national economy, including government revenues and job opportunities. The environmental impacts resulting from extraction operations were also

analyzed, which contributes to understanding the relationship between economic development and environmental sustainability. The results concluded that the Al-Ahdab field has great potential to improve economic performance, but achieving this requires investments in modern technology, effective resource management, and the adoption of policies that support sustainability. This thesis provides practical recommendations aimed at enhancing productivity and achieving sustainable development in the field.

اولاً- أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في عدة نقاط رئيسة كما يأتي:

أولاً: يساعد في فهم مدى كفاءة العمليات الإنتاجية في الحقل خلال هذه الفترة، مما يتيح تحديد نقاط القوة والضعف.

ثانياً: يمكن من تحليل العوامل المؤثرة على الأداء مثل التكاليف والأسعار، مما يساعد الإدارة في اتخاذ قرارات أفضل.

ثالثاً: يساهم في تقييم استدامة الحقل على المدى الطويل، مما يعزز التخطيط المستقبلي.

أخيراً: يوفر البحث توصيات لتحسين الأداء وزيادة الربحية، مما يدعم نجاح الحقل في المستقبل.

ثانياً- مشكلة البحث:

تراجع مؤشرات كفاءة الاداء لحقل الاحدب في محافظة واسط مقابل الزيادة في التكاليف الاستثمارية للحقل.

ثالثاً- أهداف البحث:

يهدف البحث الى اجراء تقييم كفاءة الاداء للقطاع النفطي في محافظة واسط، ولاسيما حقل الاحدب.

رابعاً- فرضية البحث:

يفترض البحث ان هناك أثراً لزيادة التكاليف الاستثمارية لحقل الاحدب مقابل انتاجيته التي لم تكن لها تأثيراً حقيقياً في معالجة الاختلالات في هيكلية الاقتصاد العراقي.

المبحث الاول/ تقييم كفاءة الاداء (المفهوم. الأهمية. الخصائص)

أولاً: مفهوم تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

إن مفهوم الأداء ليس حديث إلا أنه لا يوجد اتفاق عام على مفهوم مفرده الأداء، فضلاً عن الاختلاف في المصطلحات المستخدمة للاستدلال على الأداء، أن الأداء يشير الى درجة النجاح في انجاز الأهداف المحددة والأداء الجيد هو نتيجة للتصرف الكفوء الناجح والاعتبار الضروري هو مدى كفاءة الشركات في الإنتاج الجيد من حيث الكميات والتكاليف المناسبة(1).

إن مفهوم كفاءة الأداء الاقتصادي يعني: أنها الوسيلة التي تستخدم للتعرف على نشاط الوحدة الإنتاجية، بهدف معرفة النتائج المحققة منه، وقياسها ومقارنتها بالأهداف المحددة مسبقاً، وذلك للتعرف على الانحرافات وتحديد أسبابها وتقويم المعالجات، التي تهدف إلى التغلب على تلك الانحرافات في نهاية فترة زمنية محددة، والتي غالباً ما تكون سنة واحدة(2) وهي أيضا: عملية فعالة تهدف إلى إدخال والتحقق من إنتاج العمليات التي تم إنجازها في نهاية الفترة الزمنية المحددة، وما تم التخطيط له لمعرفة التباينات التي يتم تحديدها والتحقيق فيها من خلال دراستها من أجل تطبيق الأدوات الفنية لمعالجتها وعدم تسجيلها مستقبلاً(3).

وعليه فإن عملية تقييم كفاءة الأداء تعد أداة لتحفيز الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة واكتشاف الانحرافات في ضوء الأهداف المحددة مسبقاً، وإنجاز العمل بأفضل صورة ممكنة، وإعطاء الأسباب والتفسيرات لهذه الانحرافات ووضع الحلول والمقترحات لها من خلال عملية تقييم شاملة وبيان مدى الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة سواء كانت بشرية أو مادية، وتوجيه العاملين لأداء مهامهم وفقاً لما تم ذكره. ويمكن القول أن كفاءة الأداء هي الأساس العلمي لتقييم الوحدات الاقتصادية وتحديد مدى كفاءتها من خلال استخدامها للموارد الاقتصادية المتاحة، ككيان استثماري.(4)

ومن ناحية أخرى يمكن القول: إن عملية التقييم والتي هي جزء من عملية التخطيط سواء على مستوى المشروع أو على مستوى الاقتصاد الوطني ليست أكثر من مرحلة لاحقة لدراسات الجدوى الاقتصادية والفنية للمشروع ومرحلة تسبق مرحلة تنفيذ المشروع وهي المرحلة التي يتم من خلالها اتخاذ القرار إما بتنفيذه أو التخلي عنه أو تأجيله إلى مدة أخرى (5).

ثانياً: أهمية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي

وتبرز أهمية كفاءة الأداء الاقتصادي خلال فترة زمنية محددة تشكل جزءاً من الخطة ويتم تحديدها وإعطاؤها مدة زمنية محددة(6).

وتتجلى أهمية تقييم كفاءة الأداء الاقتصادي في عدة جوانب منها ما يلي: ويمكن توضيح أهمية تقييم كفاءة الأداء في الجوانب الآتية (7):

1. يجب استخدام الموارد المتاحة بطريقة عقلانية تحقق عائدا أكبر بتكاليف أقل وبجودة جيدة وذلك لتحديد كفاءة هذه الموارد.
2. يجب معرفة مدى قدرة المشروع على تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.
3. هناك ارتباط بين التخطيط وأهمية تقييم كفاءة الأداء على كافة المستويات سواء على مستوى القطاع أو مستوى المشروع أو الاقتصاد الوطني والدوائر.
4. يجب أن يكون هناك تنسيق بين مختلف جوانب الأنشطة في المؤسسة أو المشروع سواء كانت تتعلق بالإنتاج والتمويل وكذلك التسويق.
5. يجب توجيه العاملين لأداء عملهم بأفضل جودة بالإضافة إلى بيان تقدم عمليات الإنتاج.
6. يجب الكشف السريع عن الاختلالات التي قد تحدث في مواقع محددة في وحدات الإنتاج.

ثالثاً: خصائص واهداف تقييم كفاءة الاداء.

1. وجود هيكل تنظيمي واضح لوحدة الإنتاج يتم فيه تحديد المسؤوليات والصلاحيات دون تداخل فيما بينها(8).
2. وضوح وواقعية أهداف الخطة الإنتاجية وإمكانية تنفيذها، ولا يتأتى ذلك إلا بدراسة الأهداف تفصيلياً ومناقشتها على كافة المستويات داخل الوحدة الاقتصادية بحيث تكون الأهداف متوازنة وتجمع بين الطموح المطلوب والإمكانات المتاحة للتنفيذ (9).
3. الحساسية: القدرة على التمييز بين مستويات مختلفة من الأداء. وهذا يعني أنه إذا كان هناك فرق بين أداءين، فإن المؤشر قادر على معالجة ذلك.
4. الكفاءة: القدرة على تقييم جميع جوانب الأداء مثل الأداء المالي والأداء التجاري والأداء الإنتاجي والأداء الاجتماعي .(10)

المبحث الثاني/ واقـع القطـاع النفطـي فـي العـراق

اولاً: لمحة تاريخية مختصرة عن النفط في العراق

1- البداية والاكتشافات الأولية.

بدأت عمليات التنقيب والاستكشاف عن النفط في العراق في أواخر القرن التاسع عشر، حيث قام المستكشفون الأجانب بأولى محاولات التنقيب في البلاد عام 1872، حيث أجرى الجيولوجي الألماني فرانز فون هوكس يتر أول مسح جيولوجي للمنطقة وأشار إلى إمكانية وجود النفط في العراق، حيث تم اكتشاف أول بئر نفط تجاري في العراق في منطقة مسجد سليمان عام 1908، وقد شكل هذا الاكتشاف البداية الحقيقية لصناعة النفط في البلاد، وتولت شركات النفط العثمانية عمليات التنقيب والإنتاج في تلك المرحلة(11).

2- تأسيس شركات النفط وتطورها الأولي:

بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الدولة العثمانية انتقلت امتيازات النفط في العراق إلى بريطانيا التي أسست شركة نفط العراق عام 1925 للقيام بعمليات التنقيب والإنتاج. وشهدت السنوات اللاحقة من العشرينيات إلى الأربعينيات زيادة كبيرة في إنتاج النفط العراقي وتصديره، حيث ارتفع الإنتاج من حوالي 3 ملايين برميل عام 1927 إلى أكثر من 100 مليون برميل عام 1940. وفي عام 1946 تأسست شركة نفط العراق المحدودة كمشروع مشترك بين الحكومة العراقية وشركات النفط الأجنبية، مما عزز دور الحكومة في قطاع النفط(12).

3- التأميم والسيطرة الوطنية

في عام 1961 أمم الرئيس العراقي عبد الكريم قاسم صناعة النفط العراقية وأنشأ شركة النفط الوطنية العراقية لإدارة قطاع النفط في البلاد. وفي عام 1964 تأسست شركة النفط الوطنية وبدأت عملها لإدارة وتطوير صناعة النفط في البلاد. ولعبت هذه الشركة دوراً كبيراً في زيادة إنتاج النفط والاستثمار في البنية التحتية للنفط على مدى عقود من الزمن.

وخلال السبعينيات والثمانينيات بلغ إنتاج النفط في العراق ذروته، حيث وصل إلى مستويات قياسية بفضل التطوير والاستثمار الكبير في قطاع النفط، ووصل إلى ذروة الإنتاج 3.5 مليون برميل يومياً في عام 1979**(13).**

ثانياً: اهمية القطاع النفطي في العراق

تتجلى اهمية القطاع النفطي في العراق في عدة جوانب بالغة الأهمية على مختلف المستويات.

1- **اقتصادياً:** يشكل النفط العمود الفقري للاقتصاد العراقي، حيث يشكل المصدر الرئيس للدخل الوطني، ويساهم بأكثر من 90% من إجمالي الصادرات العراقية. كما يشكل قطاع النفط المحرك الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي للبلاد، حيث يساهم بنحو 60% منه(14).
2- **مالياً:** على المستوى المالي العام، تشكل إيرادات النفط المصدر الحيوي والأساسي لتمويل الموازنة العامة للحكومة العراقية والإنفاق الحكومي على مختلف برامج التنمية والخدمات، ويعتمد العراق بشكل كبير على هذه الإيرادات النفطية لتمويل مختلف القطاعات الحيوية في البلاد. ولارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية انعكاسات إيجابية على ميزان المدفوعات العراقي، باعتبار أن الصادرات النفطية تشكل المكون الرئيسي له، وفي المقابل فإن تقلب أسعار النفط يؤثر بشكل مباشر على قيمة الصادرات والواردات وبالتالي على ميزان المدفوعات(15).
3- **الجيوسياسية.**

من الناحية الجيوسياسية، يعد العراق من الدول المؤثرة في منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) وذلك لأنه يمتلك أكبر احتياطيات نفطية في المنطقة، وهذا يعزز من دور العراق ومكانته الإقليمية والدولية، حيث يشكل النفط قوة جيوسياسية للعراق في المنطقة والعالم، نظراً لموقعه الاستراتيجي وثروته النفطية الهائلة. وبشكل عام، يعد قطاع النفط محور الاقتصاد والمالية العامة في العراق، حيث يوفر المصدر الأساسي للإيرادات الحكومية ويسهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي، كما يؤثر على ميزان المدفوعات، علاوة على ذلك، يعزز هذا القطاع من مكانة العراق الاستراتيجية والجيوسياسية في المنطقة والعالم. لذلك، يشكل قطاع النفط محور الاهتمام الأساسي على مختلف المستويات الاقتصادية والسياسية في البلاد (16).

ثالثاً: التحديات والمشاكل التي تواجه القطاع النفطي في العراق

1. **البنية التحتية المتدهورة:** تعد البنى التحتية المتدهورة من اهم المشاكل والتحديات التي تواجه القطاع النفطي في العراق ويمكن تمثيلها بالاتي:

أ- تعد منشآت التكرير والتخزين قديمة وتحتاج إلى التحديث والتأهيل، إذ تم بناء معظم هذه المنشآت في ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، وتعاني من سوء الصيانة ونقص الاستثمارات اللازمة لتطويرها.

ب- شبكات وأنابيب قديمة ومتهالكة تتسرب منها كميات كبيرة من النفط بشكل متكرر، مما يؤدي إلى تلوث البيئة على نطاق واسع، وهناك حاجة ملحة لإعادة تأهيل وتحديث هذه الأنابيب لزيادة كفاءتها وسلامتها.

ت- ضعف البنية التحتية للنقل والتوزيع مما يعيق عمليات الإنتاج والتصدير حيث أن الموانئ والطرق ووسائل النقل لا تتناسب مع القدرة الإنتاجية المتزايدة(17)

2. سياسات الانتاج والتسعير:

أ- عدم وجود تنسيق فعال بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كردستان بشأن سياسات الانتاج والتسويق مما يخلق نوع من الازدواجية في القرارات والسياسات.

ب- التذبذب الكبير في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية وانعكاسه السلبي على ايرادات البلاد النفطية وهذا التذبذب يجعل من الصعب التخطيط ماليا وتنفيذ مشاريع استثمارية طويلة الاجل.

ت- القيود السعرية المفروضة على المنتجات النفطية المحلية تؤثر سلبا على جدوى الاستثمارات وتحد من قدرة القطاع النفطي على الانفاق على البنية التحتية والصيانة(18)

رابعاً: السياسات النفطية في العراق بعد عام 2003 والتي تشمل:

1- مشروع قانون النفط والغاز.

2- عقود جولات التراخيص.

هناك بعض النقاط الرئيسية حول السياسات النفطية في العراق بعد عام 2003 منها كما يلي:

1. اعادة هيكلة قطاع النفط :

أ- تأسست وزارة النفط العراقية سنة 2003 لتحل محل شركة النفط العامة والمؤسسات النفطية الأخرى، وكانت المهمة الرئيسية للوزارة هي إدارة قطاع النفط والغاز في العراق.

ب- تحرر سوق النفط والغاز من القيود الحكومية السابقة وفتح المجال للاستثمار الأجنبي في هذا القطاع، حيث صدرت عدة قوانين واتفاقيات لاستكشاف وتطوير حقول النفط والغاز مع شركات النفط العالمية.

ت- تم تشجيع الاستثمار الأجنبي في قطاع النفط والغاز من خلال عقود الخدمة الفنية والامتيازات النفطية، وقد اجتذبت هذه الخطوات شركات النفط العالمية الكبرى للعمل في العراق(19).

2. زيادة الانتاج والصادرات النفطية:

أ- لقد زاد العراق بشكل كبير من معدلات إنتاجه من النفط الخام والغاز الطبيعي بعد عام 2003، حيث وصل إلى ما يقرب من 4 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2019.

ب- لقد تم توسيع وتحديث البنية التحتية للنفط والغاز في العراق، بما في ذلك شبكات الأنابيب والموانئ النفطية وخزانات التخزين. وقد مكن هذا العراق من زيادة صادراته النفطية عبر ميناء البصرة في الجنوب.

ت- لقد استثمرت العديد من شركات النفط العالمية في مشاريع تطوير حقول النفط العراقية الرئيسية مثل حقلي الرميلة وكركوك.(20)

3. **تنويع مصادر الايرادات النفطية**:

أ- وقعت وزارة النفط العراقية عقود استكشاف وتطوير مع شركات نفطية عالمية في مناطق جديدة لم تكن مستغلة من قبل، مما أتاح فرصاً لإضافة احتياطيات نفطية جديدة.

ب- تم تشجيع الاستثمار في مشاريع التكرير لتصنيع المنتجات النفطية داخل العراق بهدف تحقيق القيمة المضافة وتوفير الوقود والمنتجات النفطية للسوق المحلية.

ت- سعى العراق إلى توسيع نطاق صادراته النفطية إلى أسواق جديدة في آسيا وأوروبا بالإضافة إلى الأسواق التقليدية في الولايات المتحدة(21).

4. ادارة الايرادات النفطية :

أ- تأسس صندوق الثروة السيادية العراقي في عام 2010 لإدارة واستثمار عائدات النفط. وكان الهدف هو تعظيم الفوائد طويلة الأجل للثروة النفطية.

ب- بذلت الحكومة جهوداً لتعزيز الشفافية في إدارة عائدات النفط من خلال نشر البيانات والتقارير المالية ذات الصلة.

ت- تم توجيه جزء من عائدات النفط لتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية في جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك البنية التحتية والخدمات العامة(22).

5. **التحديات والمعوقات** :

أ- واجهت السياسات النفطية في العراق تحديات كبيرة تمثلت في الصراعات السياسية والأمنية التي عصفت بالبلاد خلال السنوات الماضية، وقد أثرت هذه الظروف سلباً على عمليات التنقيب عن النفط وإنتاجه.

ب- تضررت البنية التحتية النفطية في العراق بسبب سنوات الحروب والعقوبات، الأمر الذي تطلب جهوداً كبيرة لإعادة بنائها وتطويرها.

ت- واجهت الحكومة العراقية تحديات في تطوير القدرات الفنية والإدارية اللازمة لإدارة قطاع النفط والغاز بكفاءة، وخاصة في ظل التغيرات التنظيمية والتشريعية التي طرأت على القطاع.

وبشكل عام، شهد قطاع النفط في العراق تحولات كبيرة بعد عام 2003 تمثلت في إعادة الهيكلة والتحرير والاستثمار الأجنبي، وقد أسفرت هذه الخطوات عن زيادة إنتاج النفط وصادراته، إلا أن التحديات الأمنية والسياسية لا تزال تشكل عقبات أمام تحقيق الأهداف المرجوة على المدى البعيد(23).

المبحث الثالث/ التطبيق العملي لمعايير تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي لحقل الاحدب النفطي

اولاً: معيار الانتاجية:

تعد دراسة معايير الإنتاجية لحقل الأحدب النفطي من المعايير المهمة في عمليات التقييم، لأنها تبين مدى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة (الموارد النفطية) لحقول النفط من أجل الحصول على أقصى قدر من العائدات بأقل قدر من التكاليف، ونظراً لعدم وجود قيم معيارية لإنتاجية عوامل الإنتاج في الحقل، فسوف تقوم بدراسة تطور قيمة هذه المعايير خلال فترة البحث.

1. الانتاجية الكلية:

الانتاجية الكلية = قيمة الانتاج / كلفة الانتاج

جدول (5) الانتاجية الكلية لحقل الاحدب النفطي للمدة (2018-2022) (مليون دينار)

السنة	قيمة الانتاج (مليون)	كلفة الانتاج (مليون)	انتاجية عناصر الانتاج 1÷2=3	معدل النمو السنوي %
2018	5,431,630,674,735	3,939,586,073,193	1.37	-
2019	3,533,545,305,224	3,304,876,435,144	1.06	-22.62
2020	4,174,512,277,133	3,196,336,601,656	1.30	22.64
2021	7,024,330,996,280	2,986,733,342,129	2.35	80.76
2022	8,127,853,386,623	2,614,206,829,049	3.10	31.91

المصدر: من إعداد الباحث استناداً الى ميزانية حقل الاحدب النفطي للمدة (2018-2022).

تعني إنتاجية جميع عوامل الإنتاج مجتمعة، ومن الجدول رقم (5) نلاحظ أن الإنتاجية الكلية لحقل الأحدب النفطي في عام 2018 كانت (1.37) ثم انخفضت بمعدل نمو سنوي (-22.62%) في عام 2019 بسبب ارتفاع قيمة تكاليف الإنتاج وبسبب الأمراض التي حدثت في نفس العام فقد تكون مساوية أو أقل من قيمة الإنتاج بمقدار (1.06)، أما في عام 2020 فقد زادت ولكن بنسب بسيطة حيث أصبح معدل النمو (22.64) بسبب الظروف الصعبة التي مرت بها البلاد في ذلك العام حيث أصبحت قيمة الإنتاج أعلى قليلاً من قيمة التكاليف بمقدار (1.30) ولكنها ليست بالمستوى المطلوب. أما في عام 2021 فقد ارتفعت قيمة الإنتاجية حيث بلغ معدل النمو (80.76) وذلك لارتفاع قيمة الإنتاج عن قيمة تكاليف الإنتاج بمقدار (2.35)، ثم ارتفعت في عام 2022 حيث بلغ معدل النمو (31.91) وذلك لارتفاع قيمة الإنتاج عن قيمة تكاليف الإنتاج بمقدار (3.10).

2. معيار الانتاجية الجزئية:

أ- إنتاجية العامل:

انتاجية العامل = قيمة الانتاج / عدد العمال

جدول (6) انتاجية العامل في حقل الاحدب النفطي للمدة 2018-2022) (مليون/ عامل)

السنة	قيمة الانتاج (مليون)	عدد العمال	انتاجية العامل	معدل النمو السنوي %
2018	5,431,630,674,735	2752	1973703006.80	-
2019	3,533,545,305,224	2820	1253030250.07	-36.51
2020	4,174,512,277,133	3155	1323141767.71	5.59
2021	7,024,330,996,280	3850	1824501557.47	37.89
2022	8,127,853,386,623	4132	1970388699.78	8.10

المصدر : اعداد الباحث استناداً الى الميزانية العامة لحقل الاحدب النفطي للمدة (2018-2022).

يبين الجدول رقم (6) ان معدل النمو السنوي لإنتاجية العامل في عام 2019 قد بلغ (-36.51%) ثم ارتفع في عام 2020 بنسبة قليلة تقدر (5.59%) بينما أصبح معدل نمو انتاجية العامل في عام 2021 اعلى تقدر (37.89%) بسبب ارتفاع قيمة الانتاج وكذلك في عام 2022 ازداد بنسبة اعلى من 2021 تقدر (8.10%) ايضاً بسبب ارتفاع قيمة الانتاج في الحقل.

ب- انتاجية الاجر:

يعبر المعيار عن مدى مساهمة الوحدة المالية النقدية المدفوعة كأجور ومرتبات وحوافز للعاملين في تحقيق قيمة الإنتاج في الحقل.

جدول (7) انتاجية الاجر في حقل الاحدب النفطي للمدة (2018-2022) (مليون دينار)

السنة	قيمة الانتاج (مليون)	الرواتب والحوافز والاجور	انتاجية الاجر	معدل النمو السنوي %
2018	5,431,630,674,735	300,727,971,868	18.06	---
2019	3,533,545,305,224	621,242,124,632	5.68	-68.54

2020	4,174,512,277,133	890,762,845,188	4.68	-17.60
2021	7,024,330,996,280	903,911,466,016	7.77	66.02
2022	8,127,853,386,623	989,926,290,632	8.21	5.66

المصدر: من اعداد الباحث استناداً الى الميزانية العامة لحقل الاحدب النفطي لمدة (2018-2022).

من الجدول رقم (7) نلاحظ ان انتاجية الاجر بلغت في عام 2018 (18.06) ثم انخفضت بمعدل نمو سنوي سالب في عام 2019 بلغ (-68.54) بسبب الانخفاض في قيمة الانتاج في عام 2019 كذلك نفس الانخفاض في عام 2020 بمعدل نمو سنوي سالب بلغ (-17.60) اما في عام 2021 فقد حقق معدل نمو سنوي يبلغ(66.02) بسبب الارتفاع في قيمة الانتاج بنسبة اكبر من الاجور والرواتب والحوافز وكذلك في عام 2022 ازداد معدل النمو السنوي بقيمة اعلى من معدل النمو السنوي في سنة 2021 بقيمة (5.66) بسبب ارتفاع قيمة الانتاج بنسبة اكبر من الاجور والرواتب والحوافز .

ثانيا: معيار الطاقة الانتاجية:

تم تقييم حقل الاحدب النفطي التابع الى حقول هيئة نفط واسط بطاقة تصميمية بلغت (80) مليون برميل وهي ثابتة خلال مدة البحث ، وبلغت الطاقة المتاحة (60) مليون برميل وهي ايضاً ثابتة في مدة البحث، اما الطاقة الانتاجية الفعلية للحقل فقد بلغت (45) مليون برميل في عام 2018 ثم انخفضت الى (35) مليون برميل في عام 2019 ، ثم انخفضت ايضاً في عام 2020 الى (30) مليون برميل بسبب الوضع الامني والاقتصادي الذي مر به العرق (جائحة كورونا) ، اما في عام 2021 فقد ارتفعت الى (50) مليون برميل بسبب زيادة الصادرات النفطية وكذلك ارتفعت الطاقة الانتاجية الفعلية بنسبة اكبر تبلغ (55) في عام 2022 بسبب الزيادة الحاصلة في الصادرات النفطية مع الاهتمام بتطوير الابار النفطية في حقل الاحدب النفطي .

جدول (8) الطاقة التصميمية والمتاحة والفعلية لحقل الاحدب النفطي للمدة (2018-2022) (مليون برميل)

السنة	الطاقة التصميمية	الطاقة المتاحة	الطاقة الانتاجية الفعلية	نسبة التغير السنوي %	نسبة الاستغلال %
2018	80	60	45	----	75
2019	80	60	35	-22.22	75
2020	80	60	30	-14.28	75
2021	80	60	50	66.66	75
2022	80	60	55	10	75

المصدر : مقر هيئة نفط واسط / حقل الاحدب النفطي / الشعبة الفنية / وحدة متابعة واعدا التقارير

من الجدول رقم (8) نلاحظ نسبة الانتفاع قد بلغت في عام 2018 بنسبة تقدر (56.25%) ثم انخفضت في عام 2019 الى (43.75%) وبعدها انخفضت ايضاً في عام 2020 الى (37.5%) ثم ارتفعت في عام 2021 الى (62.5%) ثم عاودت في الارتفاع في عام 2022 الى (68.75%) بسبب الزيادة في الطاقة الانتاجية الفعلية في حقل الاحدب النفطي.

اما نسبة الاستغلال فقد بلغت (75%) وهي ثابتة اثناء مدة البحث وهذا يعبر عن مدى ابتعاد الطاقة المتاحة عن الطاقة التصميمية ، ويعني تحول المكائن والآلات والمعدات المستعملة في الانتاج النفطي الى تشغيل غير اقتصادي ويستوجب العمل على تطويرها او الاستغناء عنها . بسبب تقادم العمر الانتاجي ، وكذلك فان الابتعاد عن الطاقة التصميمية يعكس مدى جدية الادارة التشغيلية في احتساب الطاقة المتاحة في ضوء الطاقة التصميمية .

ثالثاً: معيار عائد الدينار الواحد:

معدل عائد الدينار الواحد = اجمالي الايرادات / اجمالي التكاليف

جدول (9) معيار عائد الدينار الواحد لحقل الاحدب النفطي للمدة (2018- 2022) (مليون دينار)

السنة	التكاليف الكلية	الايرادات الكلية	معدل عائد الدينار الواحد
2018	3,939,586,073,193	5,431,630,674,735	1.37
2019	3,304,876,435,144	3,533,545,305,224	1.06
2020	3,196,336,601,656	4,174,512,277,133	1.3
2021	2,986,733,342,129	7,024,330,996,280	2.35
2022	2,614,206,829,049	8,127,853,386,623	3.10

المصدر: اعداد الباحث اعتماداً على ميزانية حقل الاحدب النفطي للمدة (2018-2022)

من الجدول رقم (9) يبين لنا التفاوت بين الارتفاع والانخفاض لحقل الاحدب النفطي ، بسبب التذبذب في الايرادات والتكاليف المتحققة لحقل الاحدب إذ بلغت (1.37) دينار في عام 2018 واستمر بعدها بالانخفاض في عامي (2019-2020) ثم عاودت في الارتفاع في سنة 2021 الى (2.35) دينار وبعدها ارتفعت في عام 2022 الى (3.10) دينار وهذا يبين ان قيمة هذا المعيار قد تراوحت ما بين (1.3) كحد ادنى و(3.10) كحد اعلى طيلة مدة البحث وهذا يعني ان ارباح الحقل في عامي (2019-2020) اقل من الارباح التي حققها في عامي (2021-2022) لان معدل العائد كان اقل في السنوات السابقة وكذلك يعتبر حقل الاحدب من الحقول المربحة في المحافظة لان معدل العائد يساوي او اعلى من الواحد الصحيح .

من الواحد الصحيح .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات:

1- حقق حقل الاحدب إيرادات مرتفعة، أي ايراداته تفوق تكاليفه ولاسيما في الأعوام 2018 و 2019 و 2021 و 2022 وهذا يعني ان حقل الاحدب النفطي يعد من الحقول المربحة في محافظة واسط، ويعد أيضاً مورد اقتصادي مهم في تطوير محافظة واسط.

2- يعد القطاع النفطي في العراق المكون الرئيسي لأغلب جوانب النشاطات الاقتصادية للبلد، إذ يؤثر بشكل كبير في تحديد الواقع الاقتصادي وفي تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق.

3- تعد محافظة واسط من المحافظات المنتجة للنفط، إذ تمتلك ثروة نفطية كبيرة موزعة على مناطقها، إذ يتركز فيها حقلين منتجين للنفط الخام وهما (الاحدب – بدرة)، علماً أن هناك حقول نفطية أخرى في محافظة واسط لم يتم تطويرها.

4- انخفاض الطاقة الإنتاجية لحقل الاحدب ما يقارب (30) مليون برميل في عام 2020، وذلك بسبب الوضع الأمني والاقتصادي الذي مر به العراق (جائحة كورونا).

5- يعد حقل الاحدب من الحقول المربحة اقتصادياً لأن معدل العائد للدينار الواحد لهُ أعلى من الواحد الصحيح.

6- هناك قوة في أداء العمل لحقل الاحدب النفطي بسبب زيادة المبيعات بالنسبة إلى الموجودات المتداولة للحقل.

التوصيات:

1- الاهتمام المتزايد من قبل الحكومة المحلية في محافظة واسط بتطوير الحقول النفطية والحفاظ على الاحتياطي النفطي في المحافظة.

2- العمل على تطبيق أحدث التقنيات في عمليات الاستخراج والإنتاج وتطوير كفاءة أداء العاملين في الحقول النفطية.

3- من الأفضل انشاء مصفى نفطي في محافظة واسط من أجل استغلال الغاز المصاحب للنفط الخام المستخرج بدلاً من حرقه وذلك يتسبب في خسائر مالية كبيرة.

4- الاهتمام بدراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم الأداء للحقول النفطية في محافظة واسط من أجل تحقيق الأهداف المرجوة مستقبلاً.

5- رفع سقف الإنتاج النفطي في محافظة واسط عن طريق استغلال آبار نفطية أخرى في المحافظة.

6- العمل على تطبيق استراتيجية نفطية جديدة من أجل تفعيل الصناعات المرتبطة بتطوير حقول النفط على مستوى محافظة واسط وعلى مستوى العراق.

المصادر

المصادر:

1- David Jacobson & Andress O.,Callaghan Bernadette, Industrial Economics and Organization, Mcgra-Hill, publishing Company, England, 1996.

2- عبد الوهاب مطر الداهري، تقييم المشاريع ودراسة الجدوى الاقتصادية، دار الحكمة، بغداد، 1990.

3- الويس عبوش هدايا وآخرون، استخدام بعض المعايير في تقيم كفاءة الأداء الاقتصادي في الشركة العامة لصانعة الاسمدة الشمالية، مجلة تكريت للعلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، المجلد 5، العدد 14، 2009، ص77.

4- خالد عبد الرحيم الهيتي، وعلي جاسم العبيدي، مبادئ الاقتصاد الإداري، جامعة الموصل، 1990، ص316.

5- كاظم جاسم العيساوي، دراسات الجدوى الاقتصادية وتقويم المشروعات، تحليل نظري وتطبيقي، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط 2، عمان، 2005، ص 98.

6- سحر ذنون يونس السويدي، تقييم الاداء الاقتصادي للشركة العامة لصناعة الادوية في نينوى للمدة (2009ـــ 2012)، بحث مقدم الى جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد ،2019، ص29

7- محي الدين طرابزوني، المحاسبة المالية للمديرين التنفيذيين، برنامج التنمية والتطوير الإداري، جامعة الملك عبد العزيز، 1982، ص43-44.

8- طاهر جاسب مكي، تقييم كفاءة الاداء الاقتصادي لمعمل اسمنت البصرة، رسالة ماجستير (غير منشور)، جامعة البصرة، كلية الادارة والاقتصاد، 2012، ص11.

9- رافد علي الزوري، تقويم كفاءة الاداء لشركة المنصور العامة للمدة 1989،2001، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2003، ص20.

10- عادل عشي، المؤسسات الصناعية: الاداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم دراسة حالة مؤسسة الصناعات الكوابل بسكرة (2000ـــ 2002) جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية، قسم التسيير، 2002، ص22.

11- احمد رحيم موسى العبودي، الاستثمار في منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول اوبك مع اشارة للعراق الواقع والافاق، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، 2009، ص2.

12- اديب قاسم شندي، الاقتصاد العراقي الى اين، الطبعة الاولى، دار المواهب للطباعة، النجف الاشرف، 2011، ص3.

13- عمرو هاشم محمد، واقع الصناعات النفطية في العراق ومتطلباتها المستقبلية، مجلة المستنصرية (دراسات اقتصادية)، بيت الحكمة، بغداد، العدد 20، 2008، ص11.

14- عبد العزيز محمد حبيب العابدي، صناعة تكرير النفط في العراق، دار النشر، بغداد، 2000، ص155.

15- عبد الحافظ عبد الجبار، معلومات الطاقة الامريكية: انتاج وتصدير واستهلاك، مجموعة من التقارير مترجمة، نفط العراق، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي، 2005، ص22.

16- حميد عطية جاسم، الصناعات النفطية واثارها التنموية في جنوب العراق، رسالة ماجستير (غير منشور)، كلية الآداب، جامعة البصرة، ص17.

17- حميد عطية جاسم، مصدر سابق، ص18.

18- سالمي محمد دينوري و علاق فاطمة، دور الصناعات البترولية في التنمية الاقتصادية وتحدياتها، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حمة لخضر الوادي مجلة اقتصاديات المال والاعمال، 2018، ص402.

19- روبن ميلز، مستقبل نفط العراق ، مركز البيان للدراسات والتخطيط ،العدد16، ط1، بغداد ،2018،ص82.

20- رشا سالم الزبيدي ، لينا شاكر عبد الكريم ،الانتاج والصادرات النفطية ،للعراق للمدة (1990ـــ 2016) مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ،العدد 34، 2019، ص23

21- سميرة فوزي شهاب ،قياس اثر عرض النقد على الناتج المحلي الاجمالي في العراق للمدة (1997ـــ 2011) مجلة العلوم الادارية والاقتصادية، جامعة تكريت، مجلد 15 ، العدد 30، 2013، ص233.

22- يحيى حمود حسن، دراسات في الاقتصاد العراقي، ط1، قسم الدراسات الاقتصادية، جامعة البصرة، 2012، ص14.

23- عبد الرزاق خلف محمد، الصناعات النفطية العراقية: الواقع والطموح، مركز الدراسات الاقليمية، جامعة الموصل، مجلد 8، العدد 20، 2012، ص336.